

والرعي مثل هذا من الرعي فكذا ذهبه يبيح الرعي ان ما يستبد
الخاصة مفعولا له هو المفعول المطلق لما روي من كون مفعول
عامل المفعول له تفضيلا وبينا انما له كما في ضرب نادر يبا فان
معناه اذ نته بالضرب والتاديب تحمل والضرب يبا ان له فالك
فلك اذ نته بالضرب تاديبا ورجع ان يقال للضرب هو التاديب
فصار مثل ضربت ضربا في كون مضمون العامل هو المفعول
ولا يطرده هذا في جميع انواع المفعول له فان الفعول ليس
ببأن الحين ولا يبا تفعول ه حين الايجاز لا يكد لك
في ذلك حيثك اضلاعا لك بالاعطاء بالفصح او نحو
فان المجرى ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعتطاء الفصح كما
ضربت به واعل يقدر في عمله فهو حين وسجي احتلاح
على حرف المضاف وهو تكلف قال المصنف يعني ابن الحاجب
روا على الزجاج معنى ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب
ليس مفعولا مطلقا فكذلك تاديبا الذي معناه وفي الرد
نظر وذلك ان ضرب ناديب يفيد معنى التاديب مع ان الاول
مفعول مطلق اتفاقا فان الثاني واتي منع في ان يتفق
في المعنى المقصود المقتضى في الاعراب الا ترى ان معنى
حيث راكبا حيث وقت ركوبه والا والحال والثاني
مفعول فيه والمجرى يقول ان ما يبي مفعول لا منتصب
نصب المصادرات التي تكون حالا فيبدا من تكرره ويقدر
نحو قوله نفا احد الموت كما ذكر من الموت لتكون المصداق
لفظية فلا يطرده ذلك في نحو قوله ورعل الجبور والموت
من فهو والموت والاول ان يحكمها مصدرا من المجازير المقتضى
اي قبلها زعلا رعل الجبور وهو لا المفعول على ما هو ذهب
الفارسي في فعلت جمدك على ما يحكي في باب احوال

ومذهب

ومذهب البصر بين اولي من الباقيين وزاد المترا في ساركا
وهو المفعول منه نحو ولتتار متوسى فوزه سبعمين تجلان
من فوزه وسعى الجوهرى المستثنى مفعولا وندو بيني
ان تكون الباقي به للاصافي اي الذي المصنف المفعول به
اول المتنازل كما قال الرعي ولا ضمير في المفعول به مستثنى وكذا
المفعول فيه اوله او معناه ومن قال الضمير المستثنى في المفعول
يرجع الى المفعول بسببه او فيه او لاجله او منه ففيه ان الواجب
حينئذ المفعول هو به او فيه او لاجله او منه لان منه
صفتا جاريتا على غير من هو له واما الفاعل المفعول به والمفعول
به المفعول له او من اجله او لاجله والمفعول صد فقبل انما
فعول على الواصلية في المفعول اي الذي يفعل به فعل
اي يبا بل بالفعل ويوقع عليه نيفا فعلت به فتلا
قال الله تعالى وما ادركى ما يفعل الله وما لا يعلم وكذا البنية
واحسن من ذلك ان امثال هذه العبارة كالمجوز علمت
والاسناد اليه لغوية بالاستعمال صارفت كالفعل فلا يفيد معنى
الضرب رجعا وقد يقال للفاعل القابل بان الضرب يعود على
الواصلية في المفعول انه عايد في الاصل تايب الفاعل
على ان الموصولة وان الحار والمجرور مكان في الاصل تايب
الفاعل المفعول والمفعول وان صلا لان جزاء الاسم المصطلح
عليه ولا يبا في ما قلنا ان احسن ويخذه على كون الضمير
المجوز رجعا الى الاللام ايضا ان لو كان كذا لكان
حذف اللام بذكر المفعول مع انه يستعمل به وفيه
وله ومعه كثير بلا صفة وتكبر فالفحش بانها جمع
لا موصوفى بخذوف اي سعى مفعول واللام ليس موصولا
لعدم فصلا الحدود بالصفة واعلم ان المراد في المفعول